

Distr.: General  
6 August 2019  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

## تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إقامة الديمقراطية

## تقرير الأمين العام

موجز

يناقش الأمين العام في هذا التقرير التطورات التي جرت في مجال المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة منذ صدور تقريره السابق (A/72/260). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، من ١ آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩، قدمت الأمم المتحدة تلك المساعدة إلى أكثر من خمسين دولة من الدول الأعضاء فيها، إما بناء على طلب من تلك الدول، أو بناء على تكليف من مجلس الأمن.

وينوه التقرير بالمساهمات التي قدمها العديد من كيانات الأمم المتحدة المعنية بالمساعدة الانتخابية. ويقدم عرضاً للتقدم المحرز في كفالة الاتساق والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، كما يسلط التقرير الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز التعاون والشاركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الدولية الأخرى التي تقدم المساعدة.

ولا تزال الانتخابات سبباً مقنعاً وفعالاً في عين المواطنين للمشاركة في العمليات السياسية التي تشهدها بلدانهم. ولكن، في بعض الحالات، تواجه الدول الأعضاء تحديات في إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ومن بين العوامل الرئيسية التي تشكل ثقة عامة الناس في الانتخابات سلوك الزعماء السياسيين من الأحزاب الفائزة والخاسرة على حد سواء. ويستلزم الفوز بشهامة، من بين أمور أخرى، الإقرار بأن

\* A/74/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

290819 290819 19-13383 (A)



جزءًا من الناخبين قد فضل مرشحًا أو حزبًا آخر؛ أما الخسارة برحابة صدر فتتطلب الامتناع عن الإدلاء بتعليقات تعميمية، قد تنطوي على طابع تحريضي، بأن الانتخابات "غير شرعية" دون تقديم أدلة كافية. ويتطرق التقرير إلى جوانب مختلفة من مشاركة الجميع في الانتخابات، مقدما أمثلة تسلط الضوء على فئات معينة، من بينها النساء، تستحق اهتماما خاصا لكفالة مشاركتها الكاملة. ومع أن تمثيل المرأة في المجالس النيابية قد شهد زيادة مستمرة في جميع أنحاء العالم، فإنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد لكفالة زيادة أعداد النساء في الهيئات التمثيلية، وأيضًا لتمكينهن الفعلي.

وقد أثار استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في سياق الانتخابات، باعتبارها عوامل تمكين للمشاركة وأدوات لنشر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، قضايا معقدة بالنسبة للدول الأعضاء. ويقع في صميم التحدي الذي تطرحه الإنترنت أمام الديمقراطية شبهة مثبطة تتمثل في أنه يمكن التلاعب بأية معلومات أو خطاب، مع ما ينتج عن ذلك من تلاشي الثقة. وتم التأكيد على أهمية بناء قدرة المجتمعات على التصدي لانتشار المحتوى الزائف أو المحرض على الكراهية، وزيادة الشفافية في الخطاب العام، والسير على طريق الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين لإيجاد حلول لتلك التحديات السياسية، من بين تدابير أخرى.

## أولا - مقدمة

- ١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٤/٧٢. ويقدم التقرير وصفاً لأنشطة الأمم المتحدة المنفذة في مجال الانتخابات والمساعدة الانتخابية منذ صدور التقرير السابق المتعلق بهذا الموضوع (A/72/260).
- ٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، من ١ آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩، واصلت المنظمة الاستجابة للعدد الكبير من طلبات الدول الأعضاء بشأن الحصول على المساعدة الانتخابية، وبخاصة المساعدة التقنية، وواصلت أيضاً جهودها الرامية إلى تعزيز قدرات السلطات الوطنية للانتخابات. وقد قدمت الأمم المتحدة المساعدة على إجراء الانتخابات إلى أكثر من خمسين دولة من الدول الأعضاء فيها، بناءً على طلب من تلك الدول أو بناءً على تكليف من مجلس الأمن، وذلك من خلال مجموعة واسعة من أنشطة المساعدة الانتخابية المبينة في هذا التقرير. ويتضمن التقرير ملاحظات أوسع عن الفرص والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء فيما يتعلق بالانتخابات وفي مجال المساعدة الانتخابية.

## ثانياً - المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير

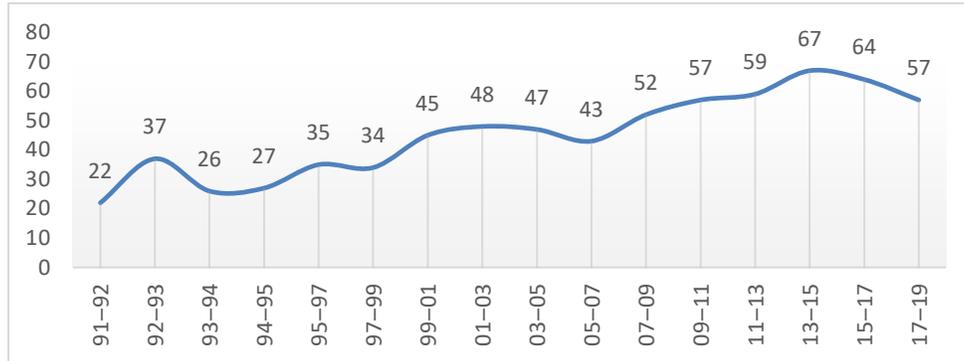
### ألف - الولايات

- ٣ - أنشأت الجمعية العامة في عام ١٩٩١ إطار المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة. ولا تقدم هذه المساعدة إلا بناءً على طلب محدد من الدولة العضو المعنية، أو استناداً إلى تكليف صادر عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وقبل الاتفاق على المساعدة وتقديمها، تُقيّم الأمم المتحدة احتياجات وقدرات الدولة العضو المعنية بهدف كفالة إعداد دعم يتلاءم مع الحالة المعنية لتلك الدولة. وقد كررت الجمعية العامة في العديد من المناسبات التأكيد على وجوب تنفيذ المساعدة بطريقة موضوعية ونزيهة ومحيدة ومستقلة، مع إيلاء الاحترام الواجب للسيادة الوطنية. وقد أعادت التأكيد أيضاً على أنه لا يوجد نموذج وحيد للديمقراطية، وأن المسؤولية عن تنظيم الانتخابات تقع على عاتق الدول الأعضاء.
- ٤ - ودأبت الجمعية العامة، منذ دورتها الرابعة والأربعين، على النظر في مسألة زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة، بما في ذلك ما يتعلق بتقديم الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية. وأوصت الجمعية العامة، في قرارها ١٦٤/٧٢، وهو الأحدث في هذا الشأن، بأن تواصل الأمم المتحدة تقديم المشورة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة إلى الدول والمؤسسات الانتخابية التي تطلبها، من أجل المساعدة على تعزيز عملياتها الديمقراطية، آخذة في الاعتبار إمكانية تقديم مساعدة إضافية في شكل وساطة ومساعدية حميدة بناءً على طلب الدول الأعضاء.
- ٥ - وفي عام ١٩٩١، عيّن الأمين العام، بموافقة الجمعية العامة، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية منسقاً لشؤون المساعدة الانتخابية. وقد تزايد عدد الكيانات المنخرطة في عمليات الانتخابات منذ ذلك العام. وفي مجال تتباين فيه الجهات الفاعلة للأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة قد سلطت مراراً الضوء على أهمية التماسك والاتساق على نطاق المنظومة، وأكدت من جديد على الدور القيادي الذي يضطلع به المنسق في هذا الصدد. وبناءً على ذلك، يتحمل المنسق المسؤولية عن وضع السياسات المتعلقة بالمساعدة الانتخابية، والبت في بارامترات المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة في بلد معين طلبها،

والاحتفاظ بقائمة انتخابية وحيدة، وفقا للتكليف الصادر من الجمعية العامة، تضم خبراء يمكن نشرهم بسرعة عند الحاجة في أي نشاط من الأنشطة المتعلقة بتقديم المساعدة. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وفي إطار إعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة، أصبح وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام هو المكلف بدور المنسق. ويبين الشكل الأول عدد الدول والأقاليم التي تلقت مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩١.

### الشكل الأول

عدد الدول والأقاليم التي تلقت مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة، بحسب فترات السنتين، في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٩



المصدر: تقارير الأمين العام.

٦ - ويتلقى المنسق الدعم من شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وبناء على طلبات الدول الأعضاء، وبالتشاور مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، تضطلع الشعبة بمسؤولية إجراء تقديرات للاحتياجات الانتخابية. وتوصي المنسق بإجراءات العمل في جميع المسائل المتعلقة بالمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، وتسدي المشورة بشأن تصميم عناصر البعثات الانتخابية أو مشاريع المساعدة. وتعد الشعبة أيضا قائمة الخبراء الانتخابية الوحيدة وتتبعها، وهي منوطة بمهمة صون الذاكرة المؤسسية للمنظمة في هذا المجال، وذلك بالتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى. وتقدم الشعبة، بالنيابة عن المنسق، التوجيه السياسي والتقني إلى جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في المساعدة الانتخابية، بما في ذلك التوجيه بشأن السياسات والممارسات الجيدة. وعند الاقتضاء، تقدم الشعبة الدعم إلى الأمين العام ومبعوثيه، وإلى البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام في مجال منع نشوب الأزمات الانتخابية والتوسط فيها. كما تقيم الشعبة شراكات مع المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية الأخرى المشاركة في الانتخابات.

٧ - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الهيئة الرئيسية بالمنظمة التي تقدم الدعم لإنشاء المؤسسات الانتخابية، وبناء الشراكات والأطر والعمليات القانونية، ولتقديم الدعم للانتخابات التي تجري في بيئات غير بيئات البعثات. وقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٦٤/٧٢، إلى البرنامج الإنمائي أن يواصل برامجه المتعلقة بتقديم المساعدة في مجال الحكم الديمقراطي بالتعاون مع المنظمات الأخرى المعنية، ولا سيما تلك التي تعمل على تعزيز المؤسسات الديمقراطية والروابط بين المجتمع المدني والحكومات.

٨ - وفي بيئات البعثات، تقدم المساعدة الانتخابية بصفة عامة عن طريق عناصر البعثات الميدانية تحت رعاية إدارة عمليات السلام أو إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وتقدم العناصر العسكرية والشرطية في بعثات حفظ السلام الدعم للهيئات الوطنية لإنفاذ القوانين فيما يتعلق بتوفير الأمن للعمليات الانتخابية. ويسهم البرنامج الإنمائي عادة في تنفيذ ولايات المساعدة الانتخابية التي تضطلع بها البعثات الميدانية. وفي البلدان التي توجد بها بعثات لحفظ السلام أو لبناء السلام أو بعثات سياسية خاصة، تُقدّم المساعدة الانتخابية بطريقة متكاملة تماماً، تحت قيادة البعثة، بغض النظر عما إذا كانت البعثة متكاملة هيكلية. وفي البيئات من غير بيئات البعثات، يضطلع المنسقون المقيمون بالدور الحاسم المتمثل في كفاءة تقديم الدعم الانتخابي بطريقة منسقة. وفي حوالي ٥٠ دولة من الدول الأعضاء، يتلقى المنسقون المقيمون الدعم من مستشاري السلام والتنمية الذين يجري نشرهم كجزء من برنامج بناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات المشترك بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام والبرنامج الإنمائي. ويساعد هؤلاء المستشارون المنسقون المقيمون في بناء الثقة بين المجتمعات المحلية، وتعزيز التواصل غير العنيف، وتنسيق جهود الدعوة والتوعية المحددة الأهداف بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٩ - وتتولى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الرصد والإبلاغ بشأن حماية حقوق الإنسان في سياق الانتخابات، وتشارك في أنشطة الدعوة لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مثل هذه السياقات. وتقدم المفوضية أيضاً المشورة التقنية والمساعدة في بناء القدرات للتأكد من امتثال القواعد والمؤسسات المحلية للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

١٠ - وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات، وتمكين المرأة، وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل بوصفهما شريكين في التنمية وفي حقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن، وبوصفهما مستفيدين من هذه الأمور. كما أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار هذه الولاية ومن خلال وظائف الدعم المعيارية التي تؤديها والأنشطة العملية التي تضطلع بها، توفر التوجيه والدعم التقني للدول الأعضاء، بناءً على طلبها، فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، والتمكين، وحقوق المرأة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وهي تعزز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في العمليات الانتخابية، وتوفر التدريب والمشورة في هذه المجالات. والهيئة مكلفة أيضاً بدور قيادي فيما يتعلق بمساءلة منظومة الأمم المتحدة عن أعمالها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتنسيق تلك المساءلة وتعزيزها.

١١ - وتعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على تعزيز ودعم حرية التعبير، وحرية الصحافة، وسلامة الصحفيين، والوصول إلى المعلومات. وتعتبر وسائل الإعلام الحرة والمستقلة، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، ضرورية للديمقراطية، ولذلك تهدف اليونسكو إلى دعم التغطية الإعلامية العادلة والأمانة والمهنية، بما في ذلك من خلال بناء قدرات الإعلاميين والجهات المنظمة لقطاع الإعلام وواضعي السياسات الإعلامية، ومن خلال دعم الوصول إلى المعلومات وكذلك تشجيع المواطنين على التفكير النقدي.

١٢ - وهناك كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة تشارك في الأنشطة الانتخابية أو أن ولايتها أو مجال تركيزها لها علاقة أحياناً بالمسائل الانتخابية. فإدارة الدعم العملياتي تقدم خدمات الدعم الإداري واللوجستي لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وغيرها من أشكال الوجود الميداني. ويقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بالشراكة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، الدعم في تنفيذ

الأنشطة الانتخابية في مرحلة ما بعد النزاع وبيئات حفظ السلام، وكذلك في بيئات غير بيئات البعثات. ويتعاون برنامج متطوعي الأمم المتحدة مع شركاء متعددين على دمج الأفراد المؤهلين من ذوي الهمّة العالية في المشاريع الانتخابية والعناصر الانتخابية في عمليات السلام، ويقوم في الوقت نفسه بتعزيز قيمة الاعتراف العالمي بالعمل التطوعي؛ ويمكن لصندوق بناء السلام أن يدعم الانتخابات في المرحلة الحاسمة لبناء السلام والحفاظ عليه، وكذلك الجهود السابقة للانتخابات لتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية. ويدعم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية مشاريع تساهم في تعزيز قدرة المجتمع المدني على التعبير عن آرائه والنهوض بحقوق الإنسان، وتشجيع مشاركة كل المجموعات في العمليات الديمقراطية. كما يدعم مشاريع المجتمع المدني في مثل هذه العمليات، بما في ذلك في أنشطة الرصد والتدريب، وكذلك في التثقيف والتوعية. وكلفت مفوضية شؤون اللاجئين بتوفير الحماية الدولية والبحث عن حلول دائمة لمشكلة اللاجئين، وهو ما يشمل تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، حيثما كان ذلك مناسباً ولازماً، في تيسير مشاركة اللاجئين في العمليات الانتخابية. وأذنت الجمعية العامة أيضاً للمفوضية بالمشاركة العملية، في ظل ظروف معينة، في أنشطة تعزيز الحماية وتقديم المساعدة الإنسانية للنازحين. وتقدم المنظمة الدولية للهجرة، وهي المنظمة الحكومية الدولية الرائدة في مجال الهجرة، الدعم في تنفيذ برامج التصويت خارج البلد لصالح اللاجئين وملتمسي اللجوء والمهاجرين.

## باء - أنشطة المساعدة الانتخابية

١٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في إجراء عملياتها الانتخابية بطريقة موثوقة ومهنية ودقيقة ونزيهة وشفافة، فضلاً عن تنفيذ المبادئ الديمقراطية للاقتراع الشامل على قدم المساواة بين الجميع والالتزامات الدولية الأخرى. وشددت المنظمة على مساعدة الدول الأعضاء في بناء ثقة عامة الناس بعمليات إدارة الانتخابات والعمليات الانتخابية نفسها. وتفيد تجربة الأمم المتحدة بأن هذه الثقة تتشكل نتيجة عوامل تتجاوز الجودة التقنية للعملية الانتخابية أو الامتثال للالتزامات الدولية أو الأداء الفعال لهيئة إدارة الانتخابات؛ ويساهم في تشكيلها أيضاً السياق السياسي والاقتصادي الأوسع نطاقاً. وبناء على ذلك، وحسب الاقتضاء وبناء على الطلب، ساعدت الأمم المتحدة أيضاً الدول الأعضاء في تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية من خلال المساعي الحميدة، ودعم الحوار السياسي والتيسير والوساطة. وغالبا ما كانت تُجزر تلك الجهود بالتعاون مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى. ومنذ عام ١٩٩١، تلقت ١١٣ دولة من الدول الأعضاء المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة. وترد في المرفق الأول قائمة بالدول والأقاليم التي تلقت مساعدة انتخابية خلال الفترة قيد الاستعراض، وترد في المرفق الثاني أمثلة مختارة على أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة، وترد في المرفق الثالث خريطة تبين الدول والأقاليم التي تتلقى مساعدة انتخابية. ويوضح الشكل الثاني نسبة الدول الأعضاء التي تلقت مساعدة انتخابية منذ عام ١٩٩١.

١٤ - وتتوقع الدول الأعضاء من المنظمة أن تفهم احتياجات البلد قبل أن تقرر كيفية الرد على الطلب. وبناء على ذلك، تواصل جهة التنسيق تقييم كل طلب لتحديد ما إذا كان على الأمم المتحدة تقديم الدعم، وكيفية القيام بذلك على أكمل وجه. وعند إجراء هذه التقييمات، التي يمكن أن تكون مفيدة أيضاً في قياس إمكانية الجهات المانحة لتقديم الدعم المالي، تراعي جهة التنسيق السياق الانتخابي الوطني، بما فيه مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية، وتقدم توصيات لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويميل نهج الأمم المتحدة عموماً نحو تلبية طلبات الدعم، ولكن يمكن أن تكون هناك قيود.

فعلى سبيل المثال، قد لا يكفي التمويل أو لا يكفي الوقت لنشر قدرات المساعدة. وهناك حالات أيضا كان الطلب فيها يستهدف مجالا لا تغطيه المنظمة عادة، أو خبرتها محدودة فيه، أو حيث القدرات الوطنية كبيرة، أو يبدو فيها أن خبرة الأمم المتحدة لن تضيف أي قيمة. وبالإضافة إلى ذلك، من الأرجح أن تقدم المنظمة المساعدة إذا كان هناك دعم عام واسع النطاق لاضطلاعها بهذا الدور. وعلاوة على ذلك، فإنه ما لم يصدر تكليف بذلك على وجه التحديد من مجلس الأمن أو الجمعية العامة، فإن الأمم المتحدة لا تنظم عملية انتخابية أو تصدقها أو تشرف عليها أو تراقبها. والمساعدة التقنية هي إلى حد بعيد أكثر أشكال المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة تواتراً.

## جيم - التعاون والتنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة

١٥ - كثيراً ما كانت الجمعية العامة تشدد على ضرورة مواصلة التنسيق الشامل فيما بين كيانات الأمم المتحدة تحت رعاية جهة التنسيق، وآخر مرة كررت فيها ذلك كان في قرارها ١٦٤/٧٢. ومن خلال تقديم المشورة والدعم إلى جهة التنسيق، تواصل شعبة المساعدة الانتخابية القيام بدور قيادي في وضع سياسات المساعدة الانتخابية على نطاق المنظومة، بالتشاور مع كيانات الأمم المتحدة.

١٦ - وتواصل آلية التنسيق المشتركة بين الوكالات لتقديم المساعدة الانتخابية، التي تعقدتها وترأسها شعبة المساعدة الانتخابية، العمل بمثابة منبر لتبادل المعلومات، وتنسيق وتطوير السياسات الداخلية بين أعضاء منظومة الأمم المتحدة المنخرطة في المسائل الانتخابية. وتضم الآلية حالياً ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة عمليات السلام، ومفوضية حقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسكو، ومكتب خدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، ومفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. ولا يزال مكتب دعم بناء السلام ممثلاً في الآلية كجزء من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التي أعيد تنظيمها، وذلك تقديراً لدوره والدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام للأنشطة الانتخابية.

١٧ - ولا تزال القائمة الانتخابية الوحيدة للأمم المتحدة تُستخدم لتلبية الاحتياجات من الموظفين في العمليات الميدانية للأمانة العامة والكيانات المشاركة الأخرى، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تم تقييم الأشخاص المدرجين في القائمة وأجيزوا بصفتهم خبراء في مجال الانتخابات على عدة مستويات وفي مختلف مجالات الخبرات الانتخابية، ويمكن نشرهم بسرعة. وقد بدأت الاستعدادات للقيام بحملة جديدة لتحديث القائمة قبل نهاية عام ٢٠١٩.

١٨ - وفي قراره ١١/٣٩، قدم مجلس حقوق الإنسان مجموعة من مشاريع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنفيذ الفعال للحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، أعدتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بوصفها مجموعة من التوجيهات للدول، وكذلك الجهات المعنية الأخرى، عند الاقتضاء. وقد طلب المجلس إلى المفوضية نشر المبادئ التوجيهية والترويج لاستخدامها، وتقديم التعاون التقني وبناء قدرات الدول، بناء على طلبها. وتمشيا مع الإطار الذي وضعتة الجمعية العامة، ستقوم المفوضية بالتنسيق الوثيق مع جهة التنسيق المعنية بالمساعدة الانتخابية في تنفيذ هذا القرار.

## دال - التعاون مع المنظمات الأخرى

١٩ - يشمل دور جهة التنسيق المعنية بالمساعدة الانتخابية ضمان ترتيبات العمل المناسبة مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية المنخرطة في المساعدة الانتخابية. وقد اوصلت شعبة المساعدة الانتخابية تعزيز تعاونها مع هذه المنظمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، أقامت الأمم المتحدة تسع دورات تدريبية وحلقات عمل ومناقشات مائدة مستديرة إقليمية، بالشراكة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأمانة الجماعة الكاريبية، ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجامعة الدول العربية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومنظمة التعاون الإسلامي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وشملت المواضيع المرأة والانتخابات، ومنع وقوع أعمال عنف أثناء الانتخابات ومراقبة الانتخابات. وانخرطت المنظمة أيضا في أنشطة الشراكة الجديدة مع لجنة المحيط الهندي، ونظمت برامج لتبادل موظفي الانتخابات للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجامعة الدول العربية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٢٠ - وللأمم المتحدة شراكات طويلة الأمد مع منظمات إقليمية وحكومية دولية أخرى، بما فيها الاتحاد الأفريقي وأمانة الكومنولث والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، وكذلك مع عدد من المنظمات غير الحكومية الناشطة في الساحة الدولية.

٢١ - وتواصل الأمم المتحدة دعم البرامج الرئيسية من أجل بناء القدرات الانتخابية والذاكرة المؤسسية وتبادل المعارف على الصعيد العالمي، مثل مشروع بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات وشبكة المعارف الانتخابية لإدارة الانتخابات وتكاليها. ويشمل الدعم المقدم من الأمم المتحدة تحديث وحدة بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات المعنية بالمسائل الجنسانية، واستحداث مجالات مواضيعية في مجال إدارة الانتخابات وتكاليها تتعلق بالشباب والمسائل الجنسانية من أجل الحفاظ عليها بوصفها مصادر أولية للعاملين في الانتخابات في جميع أنحاء العالم.

٢٢ - وتواصل المنظمة دعم إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، التي تم الاحتفال بها في الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥. والإعلان الذي أقرته حاليا ٥٥ منظمة من مختلف مناطق العالم، يلعب دورا هاما في تعزيز مهنية المراقبة الدولية للعمليات الانتخابية. وإعلان المبادئ العالمية المتعلقة بمراقبة الانتخابات ورصدها بطريقة محايدة من قبل منظمات المجتمع المدني، الذي أطلق في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢، لا يزال يوفر إطارا معياريا هاما للمنظمات المشاركة في المراقبة المحايدة للانتخابات التي يقوم بها مواطنون.

## ثالثا - الموارد المخصصة للمساعدة الانتخابية للأمم المتحدة

٢٣ - ما زال التمويل الأساسي للموظفين الأساسيين في شعبة المساعدة الانتخابية يتأتى من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وما زالت الأموال الخارجة عن الميزانية تلعب دورا تكمليا حيويا، مما يمكن الشعبة من إجراء عمليات تقييم للاحتياجات والبعثات الاستشارية، وتقديم الدعم لتنمية قدرات المنظمات الإقليمية، ونشر الخبراء بسرعة في الميدان بناء على طلب الدول الأعضاء لأداء أنشطة فنية أخرى. والصناديق الاستثنائية التي يديرها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، إلى جانب نافذة

البرنامج الإنمائي لتمويل الحوكمة وبناء السلام، لا تزال تتمكن المنظمة من تحقيق الاستجابة السريعة وتنفيذ المشاريع والبرامج المحفزة، بما فيها تلك الرامية إلى منع نشوب النزاعات ودعم مشاركة النساء والفتيات الممثلة تمثيلاً ناقصاً في العمليات السياسية. وقد استُخدمت الأموال الخارجة عن الميزانية التي تديرها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم البرامج الرامية إلى تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية والانتخابات.

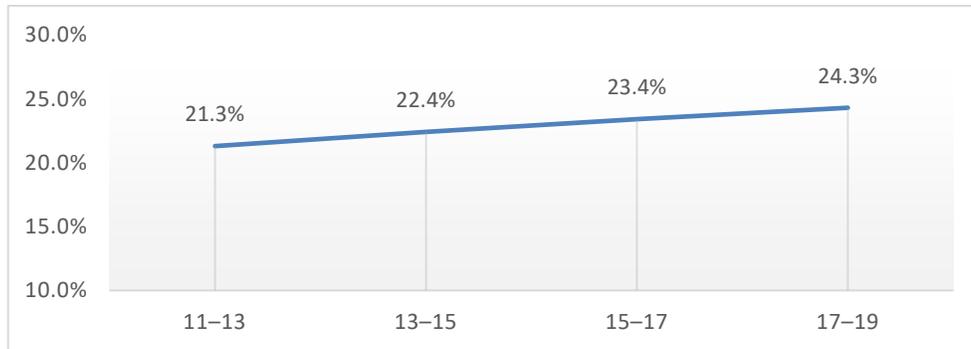
٢٤ - ويجري تمويل مشاريع الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية عموماً من التبرعات المقدمة من الشركاء في التنمية، ويديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل أساسي، وكثيراً ما يكون ذلك من خلال إنشاء صناديق مشتركة للتبرعات متعددة الشركاء في الدول الأعضاء المعنية. ورغم أن الطلب على دعم الأمم المتحدة لا يزال مرتفعاً، فقد واجهت مشاريع الدعم الانتخابي في الميدان صعوبات في التمويل خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى حالات كان فيها تمويل المانحين غير كافٍ للقيام بمشروع مساعدة أو إنجازه، حتى بعد موافقة جهة التنسيق على حزمة المساعدة الانتخابية التقنية. وكانت هناك أيضاً حالات قرر الشركاء فيها منح التمويل لمقدمي مساعدة انتخابية غير حكوميين آخرين عوضاً عن الأمم المتحدة.

#### رابعاً - المساواة بين الجنسين والانتخابات

٢٥ - على الرغم من بعض التحسن في السنوات الأخيرة، لا يزال التقدم في مجال تمثيل المرأة في المناصب المنتخبة والمعينة بطيئاً. فالحصة العالمية للمرأة في مجالس النواب أو المجالس النيابية الأحادية تبلغ حالياً ٢٤,٣ في المائة فقط (انظر الشكل الثالث). وهذه الحصة تزيد قليلاً عنها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ولكنها لا تزال دون النسبة المطلوبة للوفاء بمتطلبات التوازن بين الجنسين المبينة في إعلان ومنهاج عمل بيجين، اللذين سيجري استعراضهما بمناسبة مرور ٢٥ عاماً على اعتمادهما في عام ٢٠٢٠. والنساء أقل تمثيلاً في الفروع الأخرى للحكومة في جميع أنحاء العالم. فحتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، كانت نسبة النساء من رؤساء الدول ٦,٦ في المائة فقط ومن رؤساء الحكومات ٥,٢ في المائة فقط. وثمة حاجة واضحة إلى بذل جهود متضافرة للتصدي لمختلف التحديات التي تواجه مشاركة المرأة على قدم المساواة في العمليات الانتخابية والسياسية.

الشكل الثاني

النسبة المئوية للنساء في مجالس النواب أو المجالس النيابية الأحادية في العالم، ٢٠١١-٢٠١٩



المصدر: تقارير الأمين العام.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت المساواة بين الجنسين أحد الاعتبارات الرئيسية في تقديم المساعدة الانتخابية، واضطلعت كيانات الأمم المتحدة بمختلف المبادرات في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، ساعدت الأمم المتحدة السلطات الوطنية للانتخابات في أفغانستان في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع العمليات الإدارية والتشغيلية والاتصالات للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨. وساهم الدعم في تحقيق مستويات مستدامة لمشاركة المرأة كناخبة ومرشحة ومديرة للعملية الانتخابية. وفي ملاوي، ازداد عدد البرلمانيات المنتخبات في عام ٢٠١٩، وذلك عقب بذلك جهود وطنية، بدعم من الأمم المتحدة، لتعزيز مشاركة المرأة. وحددت عملية مسح جنساني في مالي، أجرتها السلطات الوطنية بمساعدة الأمم المتحدة، أولويات المرأة وتوقعاتها قبل الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٨. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التقييمات والاستراتيجيات الجنسانية لتعزيز مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية في أوغندا وبنغلاديش وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي ونيجييريا. وترد أمثلة أخرى على دعم الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين في المرفق الثاني.

٢٧ - وفي عام ٢٠١٨، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مجموعة عالمية من البيانات عن المشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي، وهي أول عملية من نوعها للحصول على بيانات عالية الجودة وقابلة للمقارنة فيما يتعلق بتمثيل المرأة في الحكومات المحلية وفقاً لأهداف التنمية المستدامة. وفي ١ أيار/مايو ٢٠١٩، تفاوت تمثيل المرأة في الهيئات المنتخبة المحلية في ١٠٣ بلدان ومنطقة من أقل من ١ في المائة إلى ٥٠ في المائة، بمتوسط قدره ٢٦ في المائة.

## خامسا - ملاحظات

٢٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الانتخابات سبيلا مقنعا وفعالا في عين المواطنين للمشاركة في العمليات السياسية التي تشهدها بلدانهم، ولإسراع أصواتهم. ومع ذلك، ففي بعض الحالات، عانت دول أعضاء من توترات ونزاعات بسبب الانتخابات، أو واجهت تحديات في تنفيذ عملية انتخابية حرة ونزيهة، تُحمى فيها حقوق الإنسان والمشاركة السياسية للجميع. وأدى ذلك، في بعض الأحيان، إلى نشوب أعمال عنف وإلى وقوع خسائر في الأرواح. وشوهت أيضا حالات رُفضت فيها النتائج، أو انسحبت من المنافسة الانتخابية جهات سياسية فاعلة احتجاجا عليها.

٢٩ - وأثبتت تلك التجارب الدروس المبيّنة في التقرير السابق، بما في ذلك الإقرار بأن المسؤولية الرئيسية عن نجاح الانتخابات تقع على عاتق القيادات السياسية، لدى الطرفين، الحكومة أو المعارضة، على السواء. وذلك لا ينطبق فحسب على الفترة التي تسبق الانتخابات، والتي يجب أن تشارك فيها تلك القيادات في منافسة ذات طابع مدني وسلمي، وأن تحترم سلامة العملية وحقوق الجميع، وأن تدعو أنصارها إلى الاقتداء بها، بل ينطبق أيضا على الأيام والأسابيع التي تعقب ذلك، والتي تظهر فيها النتائج وقد يتصاعد التوتر، مما يوفر محكا للقيادة الحقيقية. ويواجه الطرف الفائز بنتيجة الانتخابات والطرف الخاسر فيها، على السواء، خيار إما إعادة تأكيد ثقة عامة الناس في النظام الديمقراطي لبلدهما، أو تفويض الثقة بشرعيته. ويستلزم الفوز بشهامة الإقرار بأن جزءا من جمهور الناخبين قد فضل مرشحا آخر أو حزبا آخر، كما يستلزم إعطاء حيز سياسي مناسب لوجهات النظر المختلفة هذه، والامتناع عن احتكار السيطرة على مؤسسات الدولة أو مضايقة المعارضين. أما الخسارة برحابة صدر فتتطلب الامتناع عن الإدلاء بتعليقات تعميمية، قد تنطوي على طابع استفزازي، بأن الانتخابات "غير شرعية"، دون تقديم

أدلة كافية، كما تتطلب أن تكون الطعون في نتائج الانتخابات من خلال الوسائل القانونية والسلمية حصرياً، وأن تثبت بالقدر الكافي أي ادعاءات بحدوث مخالفات، وكذلك قبول الخسارة الناشئة عن عملية موثوقة، والقيام بدور نشط وبنّاء في المعارضة، وربما التركيز على الفرصة القادمة في صناديق الاقتراع.

٣٠ - ومن المهم للمنظمة، عندما يُطلب إليها تقديم الدعم، أو عندما تكلف بتقديم الدعم، وضع نهج شامل لمشاركتها، وذلك قبل الانتخابات بوقت طويل. وبما أن الانتخابات ليست أحداثاً تقنية منعزلة، بل هي جزء لا يتجزأ من عمليات سياسية وطنية، لذا ينبغي إدماج دعم الأمم المتحدة الانتخابي ضمن مشاركة أوسع، لمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز السلام والاستقرار، وكذلك الحوكمة الديمقراطية، حسب الاقتضاء. وذلك يشمل الجمع بين الدعم التقني والتواصل مع القيادات السياسية وجهود المساعي الحميدة التي يبذلها المبعوثون والممثلون الخاصون للأمين العام، على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٣١ - وفي التقارير السابقة المقدمة إلى الجمعية العامة، أُبرزت أهمية مشاركة الجميع في العمليات الديمقراطية الوطنية. وبعتماد أهداف التنمية المستدامة، التزمت الدول الأعضاء بأن تكفل، من بين أهداف أخرى، اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات، ومشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل، وعلى جميع مستويات صنع القرار، في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة. وكررت الجمعية، في قرارها ١٤٨/٧٣، تأكيد تلك المبادئ فيما يتعلق بمشاركة المرأة، وشجعت السلطات التشريعية الوطنية والأحزاب السياسية، حسب الاقتضاء، على أن تعتمد مدونات تنص على عدم التسامح إطلاقاً مع التحرش الجنسي والتخويف وأي شكل آخر من أشكال العنف ضد المرأة في السياسة. ومرة أخرى، مطلوب من الدول الأعضاء بذل مزيد من الجهود بشكل منهجي لتمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية وفي الانتخابات، وتعزيز هذه المشاركة، التي لا تكتمل بارتفاع أعداد النساء في الهيئات المنتخبة أو المعيّنة، بل تتطلب تمكين المرأة بشكل كامل كمشاركة فاعلة وقائدة.

٣٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وفي مؤتمر حكومي دولي عُقد في مراكش، بالمغرب، اعتمد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي اعترف فيه بفوائد الهجرة وبالمساهمات الضخمة التي يقدمها المهاجرون إلى بلدانهم المضيفة وبلدانهم الأصلية، على السواء، وعُززت تلك الفوائد والمساهمات. وأعلنت الدول المشاركة عن التزامها بخلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة. ويُبرز الاتفاق، من بين إجراءات أخرى محتمل اتخاذها، تمكين المهاجرين من الانخراط والمشاركة السياسية في بلدانهم الأصلية، بما في ذلك المشاركة في الانتخابات، بسبل منها إنشاء سجلات ناخبين للمواطنين في الخارج، ومن خلال التمثيل النيابي، وفقاً للتشريعات الوطنية.

٣٣ - وفي إطار استراتيجية الأمم المتحدة للشباب، التي بدأت في عام ٢٠١٨، أعرب الأمين العام عن الالتزام بزيادة قدرة الأمم المتحدة على تعزيز حق الفئات الشبابية في المشاركة في الشؤون العامة، بما في ذلك المشاركة في العمليات السياسية والمدنية والمنصات والمؤسسات في جميع المستويات. وكما في التقرير السابق، فإن الدول الأعضاء مدعوة، بصورة حثيثة، إلى النظر في سبل زيادة مشاركة الشباب في عملية صنع القرار وفي العمليات الانتخابية كمرشّحين وناخبين وعاملين في مراكز الاقتراع ومندوبين عن الأحزاب ومراقبين. وفي هذا السياق، يُلاحظ أن النهج الذي اختطه بعض الدول الأعضاء لمواءمة الحد الأدنى لسن الأهلية للترشح للانتخابات مع الحد الأدنى لسن التصويت، هو طريق محتمل لمشاركة أكبر.

وتُشجّع الدول الأعضاء أيضا على الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، وإزالة العقبات التي تمنعهم من المشاركة التامة على قدم المساواة مع غيرهم في العمليات الانتخابية.

٣٤ - وينبغي فهم الإدماج وتطبيقه وفقا لسياق كل دولة من الدول الأعضاء، بما يعكس تنوع مجتمعاتها. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الجهود التي يبذلها بعض الدول للتغلب على التمييز وعلى الحواجز التي تعترض المشاركة السياسية التي يواجهها أشخاص بسبب ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسية. فعلى سبيل المثال، فإن دستور نيبال الجديد، الذي أُقر في عام ٢٠١٥، يمنح المواطنين حرية تقرير الهوية الجنسية المدونة في وثائق جنسيتهم. وفي عام ٢٠١٠، أدرجت لجنة الانتخابات في نيبال بالفعل فئة "جنس ثالث" في قائمة الناخبين، امثالاً لقرار المحكمة العليا بتوفير مثل هذا الخيار على جميع الوثائق الرسمية. ونفس الحق في تحديد الهوية الجنسية للفرد في الوثائق الرسمية مكفول في باكستان، بموجب قانون اعتمد في عام ٢٠١٨. وفي نيوزيلندا، أيضا، ونتيجة لتغيير في السياسة العامة اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، يمكن لجميع الأشخاص أن يختاروا الحصول على جواز سفر يبين نوع جنسهم كذكر أو أنثى أو جنس ثالث، بالاستناد فقط إلى تحديد ذاتي من الشخص المعني لهويته. ولا تزال تلك الحالات تشكل أمثلة استثنائية لممارسات الدول فيما يتعلق بالاعتراف بالهوية الجنسية. وتشمل الجهود الملحوظة الأخرى جهودا بادرت بها هيئات معنية بإدارة الانتخابات، مثل المعهد الانتخابي الوطني في المكسيك، الذي وضع، في انتخابات عام ٢٠١٨، بروتوكولا لتعزيز مشاركة الناخبين المعايير الهوية الجنسية.

٣٥ - وأثار تنامي تأثير الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات، باعتبارها عوامل تمكين للمشاركة، وأدوات لنشر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، بما في ذلك ضد النساء، والتحريض على العنف، قضايا معقدة بالنسبة للدول الأعضاء. وتشكل مخاطر التلاعب والأنشطة التي تهدف إلى تقويض العمليات السياسية أمورا باعثة على القلق، يجب أخذها مأخذ الجد، حتى وإن كان لا يزال من الصعب تقييم التهديدات الفعلية وآثارها على نتائج الانتخابات. وتقع في صميم التحدي الذي تطرحه الإنترنت أمام الديمقراطية شبهة مُتَبَطِّة تتمثل في أنه يمكن التلاعب بأية معلومات أو خطاب، مع ما ينتج عن ذلك من تلاشي الثقة. وواجهت الدول الأعضاء بالفعل حالات ترتبت عليها آثار سياسية حقيقية، وإن كانت غير مباشرة في بعض الأحيان. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون لنشر خطاب الكراهية من خلال المنصات الإلكترونية تأثير ضار على العملية الانتخابية، وأن يشكل شرارة لاندلاع أعمال عنف. وفي إطار الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة هذه الظواهر، أطلق الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠١٩ استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية، التي تحدد سبلا ملموسة يمكن للمنظمة من خلالها مواجهة خطاب الكراهية وتصون في الوقت نفسه حرية الرأي والتعبير.

٣٦ - والاستجابة لتلك التحديات في تطور مستمر، وكذلك هي الآراء حول أفضل السبل لمواجهتها. ويختلف التفكير اختلافا واسعا فيما يتعلق بالدور المناسب للدولة في تنظيم الخطاب العام، وفي نفس الوقت، احترام حرية التعبير وحماية الصحفيين، بما في ذلك أثناء الانتخابات. وأياً ما كان المسار الذي تختاره الدول الأعضاء في هذا الصدد، فقد ترغب في التركيز على بناء قدرة مجتمعاتها على الصمود للتعامل مع المحتوى المنشور على صفحات الإنترنت وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو محتوى قد يكون مغلوطا أو مثيرا للعواطف وموجعا لها، وذلك بوسائل منها تشجيع التفكير النقدي، والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، ودعم الصحافة المهنية. وقد تنظر الدول أيضا في اشتراط تحلي مصادر المعلومات المنشورة على الإنترنت بمزيد من الشفافية، وفي إتاحة أدوات أخرى للمواطنين تمكنهم من التحقق من

صحة مصادر المعلومات والتقارير. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الخطوات التي تتخذها بعض الشركات المزوّدة بخدمات وسائل التواصل الاجتماعي من أجل أن تضطلع، طوعاً، بمسؤولية أكبر في مواجهة استخدام منصاتها لأغراض سيئة، وأن تستكشف طرقاً لاستعراض المحتوى في الإنترنت، مع احترام الحقوق والحريات الأساسية. ويبدو أن الحوار الواسع والشامل لجميع المكونات، والتواصل مع جميع الجهات المعنية بالأمر، مثل الجهات الفاعلة السياسية والمواطنين ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي ومثلي وسائط الإعلام والمجتمع المدني، يتيحان أفضل فرصة للتوصل إلى مبادرات تشريعية وسياساتية سليمة في هذا المجال، على أساس الحقوق والحريات المحمية دولياً، بما في ذلك الحق في الحصول على معلومات، وحرية التعبير والحق في الخصوصية. وكذلك، فإن الاضطلاع بعمليات تشاورية غير متحرّبة بهدف رصد المنازعات حول الادعاءات بأن معلومات مغلوطة أو مضللة قد أثرت على الانتخابات، والتحقيق في تلك المنازعات، وتسويتها، قد تكون عمليات فعالة في التخفيف من حدة التوترات. وعلاوة على ذلك، يجب إيلاء اهتمام خاص لحماية الأشخاص الذين غالباً ما يُستهدفون بخطاب الكراهية، مثل النساء والفئات الضعيفة.

٣٧ - وبينما ينصب التركيز بشأن أدوات الاتصال عبر الإنترنت، في بعض الأحيان، على إساءة الاستخدام والتلاعب، فإنه لا ينبغي إغفال ما لها من إمكانات لتوسيع نطاق حرية التعبير والمشاركة السياسية للفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً والفئات المهمشة، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، واللاجئون، والمشردون داخلياً، ولتمكين تلك الفئات. وتمشيا مع استراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيا الجديدة، التي أُطلقت في عام ٢٠١٨، فلا بد من اتّباع نهج متوازن يقر بأن التكنولوجيا الرقمية والاتصالات عبر الإنترنت، في حد ذاتهما، ليستا سلبيتين بحكم طبيعتهما، وإنما المهم هو الطريقة التي تُستخدمان بها. وتناولت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في تعليقها على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أهمية التمتع بحرية مناقشة الشؤون العامة، وحق الانتقاد والمعارضة، وحق نشر المقالات السياسية، وحق تنظيم حملة انتخابية، والدعاية لمبادئ سياسية، وذلك من أجل التمتع التام بالحق في المشاركة السياسية (٧/٢١/Rev.1/Add.7، CCPR/C/21/Rev.1، الفقرة ٢٥). ومن الواضح أن الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي توفران للمواطنين ووسائل ممارسة تلك الحقوق بحريّة واستقلالية، ومن المرجح أن يؤدي وقف أو قطع الإنترنت بشكل شامل خلال فترة الانتخابات إلى إثارة احتجاج واسع النطاق بأن ذلك يشكل تقييداً أو انتهاكاً.

٣٨ - وفيما يتعلق باستخدام التقنيات الرقمية في العمليات الانتخابية، مثل تسجيل الناخبين، والتصويت، وإحصاء عدد الأصوات، فقد شوهدت كذلك حالات انبرت فيها الدول الأعضاء للعمل على تحقيق توازن بين ما تُعد به الابتكارات من فوائد وبين ما تنطوي عليه من مخاطر. والأمم المتحدة لا تشجع الدول الأعضاء على إدخال الابتكارات الرقمية في سير عملياتها، ولا هي تحاول ثنيها عن ذلك. فتلك الابتكارات يمكن أن تكون لها فوائد كبيرة لزيادة المشاركة، وللحدّ من بعض المخالفات، وتعزيز ثقة الناس عامة. وفي الوقت نفسه، أثبتت التجربة مؤخراً الاستنتاجات الواقعية المبينة في التقارير السابقة. وتلك تشمل أهمية أن يجري، أولاً وقبل كل شيء، ضمان وضوح المشكلة التي يُراد حلها من خلال أي تكنولوجيا جديدة، وكذلك أخذ وقت كافٍ للنظر في الجدوى التقنية والمالية والسياسية لذلك الابتكار، من خلال عملية تشاورية واسعة، وإدخال التكنولوجيا الجديدة تدريجياً لإتاحة الاختبار والتعديل بشكل دقيق. وهذه الاختبارات يجب أن تراعي المخاوف المتزايدة بشأن مدى تعرض البنى

التحتية الانتخابية الوطنية لهجمات إلكترونية. ومحاولات التدخل في الانتخابات ليست بالأمر الجديد، ولكن تأثير التهديدات الإلكترونية أدى إلى إعادة تحديد الأهداف المحتملة، وإلى زيادة الضرر المحتمل، وهو يتطلب إعادة تقييم للاستجابات. ويجري العمل حالياً على وضع عدد من المبادرات المهمة المتعلقة بالأمن الرقمي، من خلال مناهج متعددة التخصصات وذات طابع تعاوني، مثل نداء باريس من أجل الثقة والأمن في الفضاء الإلكتروني لعام ٢٠١٨. وبناء على هذه المبادرات، فإن الالتزامات العالمية والمتعددة لأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالثقة والأمن الرقمي لها أهمية حاسمة في مواجهة هذه التهديدات، بما في ذلك في الانتخابات. وفي هذا السياق، يتطلع الأمين العام إلى دراسة توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، والنظر في تطبيقها على العمليات الانتخابية.

٣٩ - ويؤدي وجود قضاء مستقل دوراً حاسماً، وأحياناً لا يقدر حق قدره، في حماية حق المشاركة السياسية. وللمحاكم الوطنية دور حيوي في كسب أو توطيد ثقة المواطنين في الانتخابات، عن طريق الفصل في التحديات التي تعترض سبيل النتائج أو سبيل العملية نفسها. وتُشجّع جميع الدول الأعضاء على ضمان قدرة محاكمها المختصة وقضاةها المختصين على التصرف واتخاذ القرارات بشكل مستقل، ووفقاً لحكم القانون، ولالتزامهم في مجال حقوق الإنسان. وينبغي أيضاً تزويد المحاكم بالموارد اللازمة للاضطلاع بمهامها ضمن الإطار الزمني القصير المخصص لإتمام العملية الانتخابية بشكل موثوق. وذلك يعني ضمناً معرفة تفصيلية بالعمليات الانتخابية، حيث إن التحديات الناشئة بحسن نية يمكن حلّها بأقصى درجة من الفعالية لدى توفر فهم جيد للتعقيدات الإجرائية المحيطة بالاقتراع، وإحصاء عدد الأصوات، وجدولة النتائج. وهذا الفهم ضروري جداً لإقامة توازن مناسب بين المطلبين المتعارضين، وهما مطلب السرعة في بلوغ الوضوح فيما يتعلق بنتيجة الانتخابات ونزاهتها، ومطلب التأني في عملية التحكيم.

٤٠ - ولذلك تشجّع الدول الأعضاء على ضمان المستوى المناسب من اليقين القانوني في أنظمتها الوطنية، وعلى تحديد صلاحيات القضاء وعملية حل المشاكل الانتخابية، من خلال التشريعات المناسبة. ويصدق ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بالسلطة اللازمة لإلغاء انتخابات أو أجزاء من انتخابات، أو لتنفيذ تدابير تصحيحية أخرى، مثل إعادة فرز الأصوات. ومن المهم بالنسبة للمحاكم والناخبين، على حد سواء، أن يعرفوا مسبقاً الظروف التي قد تُلغى فيها، أو حتى ربما يجب أن تلغى فيها، الانتخابات، وكيف يمكن أن تقيّم الأدلة، أو كيف ستُقيّم. والسؤال المهم الذي يجب طرحه هو ما إذا كان الشروع في الإلغاء لا يجوز إلا في حالات الغش المزعوم أو المخالفات المزعومة التي تؤثر على نتيجة الانتخابات، أي لو كان يمكن أن يكون توزيع المقاعد للأحزاب أو المرشحين غير ما هو عليه لولا الأفعال المزعومة، أو ما إذا كان يكفي حدوث مخالفة معينة بغض النظر عن تأثيرها. وهذا، بطبيعة الحال، أمر يُترك البتّ فيه للدول الأعضاء في سياق أنظمتها السياسية والقانونية. بيد أنه، عند تدوين السلطات والعمليات القضائية المتعلقة بالتدابير التصحيحية في الانتخابات، تُشجّع الدول الأعضاء على ضمان أن تكون التدابير التصحيحية متناسبة مع المخالفة المزعومة، وينبغي لها أن تحمي نتائج الانتخابات غير المتأثرة والأصوات المدلى بها بشكل صحيح.

٤١ - وفي التقرير السابق، وُجّه الانتباه إلى حالات يكون فيها التمويل الدولي غير كافٍ إما لإنجاز مشروع للمساعدة الانتخابية أو للشروع في مثل هذا المشروع. وهذه الحالات لا تزال تحدث، مما يجد من قدرة المنظمة برمتها على نشر واحدة من أدوات منع نشوب النزاعات لديها. ويُطلب من الدول الأعضاء

مرة أخرى ضمان التمويل الكافي في الحالات التي يطلب فيها مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى الأمم المتحدة أن تقدم دعماً انتخابياً بغية تلبية ذلك الطلب أو تنفيذ ذلك التكليف.

٤٢ - وفي عام ١٩٩١، وضعت الجمعية العامة إطاراً للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة لا يزال قابلاً للتطبيق، ولا يزال أساسياً اليوم. وكان من بين الأهداف الرئيسية ضمان أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية بطريقة متسقة ومنسقة. في العقود التي تلت ذلك، تزايد عدد الكيانات المعنية - وبالتالي مجموعة الخبرات التي يمكن أن توفرها الأمم المتحدة دعماً للانتخابات في الدول الأعضاء - وتزايدت معه أهمية توحيد الأداء. وأدى التحرك صوب ركيزة واحدة للسلام والأمن، والتغيرات في المنظومة الإنمائية التي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠١٩، إلى تعزيز القدرة على القيام بذلك. وبالتعاون مع جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية، ستواصل جهة التنسيق السعي إلى تحقيق الوحدة في التنوع وتماسك المشاركة في سبيل دعم الدول الأعضاء.

## المرفق الأول

## المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

## الدول الأعضاء التي تتلقى المساعدة

ليبيا*	أفغانستان*
مدغشقر	أنغولا
ملاوي	الأرجنتين
ماليزيا	أرمينيا
مالي*	بنغلاديش
موريشيوس	بليز
المكسيك	بنن
موزامبيق	دولة بوليفيا المتعددة القوميات
ميانمار	الكاميرون
ناورو	جمهورية أفريقيا الوسطى*
نيبال	تشاد
النيجر	كوت ديفوار
باكستان	جمهورية الكونغو الديمقراطية*
بابوا غينيا الجديدة	الجمهورية الدومينيكية
باراغواي	إكوادور
جمهورية مولدوفا	السلفادور
رواندا	إثيوبيا
سانت فنسنت وجزر غرينادين	غامبيا
سان تومي وبرينسيبي	غواتيمالا
سيراليون	غينيا
جزر سليمان	غينيا - بيساو*
الصومال*	هايتي*
تيمور - ليشتي	هندوراس
تونس	العراق*
فانواتو	كينيا
زامبيا	قيرغيزستان
زمبابوي	لبنان
	ليبيريا

\* مساعدة مقدمة بموجب ولاية صادرة عن مجلس الأمن.

الدول المراقبة التي تتلقى المساعدة

دولة فلسطين

الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تتلقى المساعدة

كاليدونيا الجديدة

## المرفق الثاني

## أمثلة على المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

## أرمينيا

١ - في إطار التحضير للانتخابات البرلمانية المبكرة، التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قدمت الأمم المتحدة الدعم للجنة المركزية للانتخابات، من خلال مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في شراء المواد الانتخابية، وتدريب موظفي الاقتراع على استعمال أجهزة توثيق الناخبين وتطوير تطبيق خاص بقائمة الناخبين يمكن البحث فيها، وتنفيذ برنامجها لتثقيف الناخبين.

## السلفادور

٢ - في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية في شباط/فبراير ٢٠١٩، قدمت الأمم المتحدة الدعم في تدريب موظفي المحكمة الانتخابية وبناء قدراتهم، ويسرت منتديات للحوار بين الجهات الفاعلة الوطنية، وساعدت على زيادة الوعي بالعنف ضد المرأة خلال الانتخابات. وقام الكيانان المعنيان، وهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بتشجيع وتأييد اتفاق سياسي، أُبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، لضمان حقوق الإنسان للمرأة بين الأحزاب السياسية والمرشحين وهيئة إدارة الانتخابات، ويتضمن التزامات بوقف العنف ضد المرأة. وتولت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان رصد حماية حقوق الإنسان في سياق الانتخابات، وقدمت الدعم للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد.

## غينيا - بيساو\*

٣ - في إطار جهد متكامل بذله مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدمت الأمم المتحدة الدعم التقني والمالي والمادي إلى لجنة الانتخابات الوطنية والمكتب الفني دعماً لعملية الانتخابات التشريعية التي أجريت في آذار/مارس ٢٠١٩. وقدمت المنظمة أيضاً المساعدة في إنشاء ما يسمى "غرفة عمليات الانتخابات"، وهي منتدى أنشأه المجتمع المدني في بعض البلدان لتتبع المعلومات عن التطورات الانتخابية، والتخفيف من خطر العنف والمساعدة على زيادة مشاركة النساء والشباب. وعُينت لجنة بناء السلام بالحفاظ على الدعم الدولي لإجراء انتخابات سلمية شاملة للجميع والدعوة إلى تخصيص حصة للنساء في المجلس النيابي. وقدمت الأمم المتحدة الدعم كذلك إلى السلطات الوطنية في صياغة واعتماد قانون لتكافؤ الجنسين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، يقضي بتخصيص حصة للنساء لا تقل عن ٣٦ في المائة في قوائم مرشحي الأحزاب. وقام الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بتكاملة المساعي الحميدة التي بذلتها البعثة بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الدولية الأخرى.

\* مساعدة مقدمة بموجب ولاية صادرة عن مجلس الأمن.

## هندوراس

٤ - أجرت هندوراس انتخابات عامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني للمحكمة الانتخابية من خلال مشروع تابع للبرنامج الإنمائي ما زال جارياً منذ عام ٢٠١٥. وتعثر التنفيذ الكامل للمشروع بسبب انقطاع التمويل وعدم اكتماله. وقامت مفوضية حقوق الإنسان، بموجب اتفاق موقع مع حكومة هندوراس في عام ٢٠١٥، برصد حماية حقوق الإنسان في سياق الانتخابات والاحتجاجات التي أعقبتها. وصدر تقرير علني يتضمن تفاصيل النتائج التي توصلت إليها المفوضية في أيار/مايو ٢٠١٨. وفي فترة ما بعد الانتخابات، دعمت الأمم المتحدة الحوار الرفيع المستوى بين الأحزاب السياسية الذي تمخض عن توافق في الآراء بشأن إنشاء كيانين انتخابيين جديدين، وهما المجلس الانتخابي الوطني والمحكمة الانتخابية، إضافة إلى إجراء إصلاحات في السجل المدني، وسن هذه الإصلاحات عن طريق الكونغرس الوطني في شباط/فبراير ٢٠١٩.

## العراق\*

٥ - عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، واصلت الأمم المتحدة دعم الجهود التي يبذلها العراق لإصلاح قوانينه ومؤسساته وعملياته الانتخابية، ولتعزيز مشاركة المرأة والأقليات وتمثيلها في الحياة السياسية وفي العملية الانتخابية. وفي سياق الانتخابات التشريعية التي جرت في أيار/مايو ٢٠١٨ (الأولى بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والرابعة في ظل دستور عام ٢٠٠٥)، قدمت المنظمة المساعدة التقنية إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بما في ذلك المساعدة على استخدام التكنولوجيات الجديدة للانتخابات. كما قدمت الأمم المتحدة الدعم التقني للانتخابات التشريعية التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بإقليم كردستان، والتي تولت هيئة الانتخابات الإقليمية تنظيمها للمرة الأولى.

## لبنان

٦ - عقب اعتماد قانون الانتخابات الجديد، أجريت انتخابات برلمانية في أيار/مايو ٢٠١٨، للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٩. وقدمت الأمم المتحدة المساعدة التقنية إلى وزارة الداخلية والبلديات ولجنة مراقبة الانتخابات وعدد من منظمات المجتمع المدني. وقدمت المنظمة الدعم، عن طريق مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبمشاركة برنامج متطوعي الأمم المتحدة، في مجالات مثل تسجيل المرشحين، وتدريب موظفي الانتخابات، وتصميم وإنتاج بطاقات اقتراع موحدة جديدة، وإدارة النتائج، ورصد وسائل الإعلام. كما ناصرت الأمم المتحدة ودعمت الجهود الرامية إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة.

## ليبيريا\*

٧ - في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قدمت الأمم المتحدة الدعم اللوجستي والتقني إلى لجنة الانتخابات الوطنية، فضلاً عن تدريب أجهزة الأمن الليبيرية على إدارة أمن الانتخابات. وكان هذا الدعم يرمي إلى تحسين المؤسسات والعمليات وقوانين الانتخابات، وزيادة المشاركة السياسية للمرأة، وتدريب الصحفيين

الشباب على التغطية الإعلامية المراعية لظروف النزاع في سياق الانتخابات. وإضافة إلى ذلك، بذل الممثل الخاص للأمين العام لليبيريا مساعيه الحميدة بالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وألوسيجون أوباسانجو، رئيس نيجيريا السابق (عضو المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة التابع للأمين العام)؛ وممثلي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي فترة ما بعد الانتخابات، ركز الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي على الإصلاح الانتخابي، ووضع نظم الدعم الإداري للجنة الانتخابات الوطنية وترميم مستودعات اللجنة.

### مدغشقر

٨ - بناء على طلب الحكومة، قدمت الأمم المتحدة المساعدة التقنية، عن طريق البرنامج الإنمائي وجهات أخرى، إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة للانتخابات فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ والانتخابات التشريعية في أيار/مايو ٢٠١٩. ومن المجالات التي قُدم فيها الدعم بناء قدرات الهيئة الانتخابية، وإسداء المشورة بشأن التشريعات الانتخابية، ودعم الإطار الاستشاري، والتربية المدنية، وتعزيز قدرات المرشحات. وبذل كل من المستشار الخاص للأمين العام المعني بمدغشقر والمنسق المقيم مساعيه الحميدة في الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية، بالتنسيق مع مبعوثي المنظمات الأخرى. وساعدت هذه الجهود في دعم الانتقال السلمي للسلطة عقب الانتخابات الرئاسية.

### مالي\*

٩ - عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، قدمت الأمم المتحدة المساعدة اللوجستية والتقنية والمعونة إلى قوات الأمن الوطني لإجراء الانتخابات الرئاسية في آب/أغسطس ٢٠١٨، أساساً عن طريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبذل الممثل الخاص للأمين العام لمالي مساعيه الحميدة، بالتعاون الوثيق مع ممثلي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ودعمت المنظمة أيضاً، عن طريق كيانات منها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات، بطرق منها الحملات التثقيفية والمساعدة التقنية للمنظمات النسائية.

### نيبال

١٠ - قدمت الأمم المتحدة، من خلال مشروع يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المساعدة في مجال بناء القدرات إلى اللجنة الانتخابية للتخصير لانتخابات محلية وإقليمية ووطنية وإجرائها في عام ٢٠١٧، أعقبتها انتخابات غير مباشرة للجمعية الوطنية (مجلس الشيوخ) والرئيس ونائب الرئيس. وجرت هذه الانتخابات في إطار عملية سياسية كانت تمثل نهاية نزاع استغرق ١٠ سنوات. كما كانت بداية لنقل السلطة إلى الحكومات الإقليمية والمحلية المنشأة حديثاً، على النحو المنصوص عليه في الدستور المعتمد في عام ٢٠١٥.

## جمهورية مولدوفا

١١ - أُجريت انتخابات برلمانية في شباط/فبراير ٢٠١٩. وعن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، دعمت الأمم المتحدة العملية الانتخابية بهدف تعزيز شفافتها ومصداقيتها وشمولها للجميع. وشمل هذا الدعم بناء قدرات اللجنة الانتخابية المركزية من خلال استخدام الهياكل الأساسية الحديثة لتكنولوجيا المعلومات؛ وتعزيز مشاركة المرأة؛ ودعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، وبخاصة النساء والأطفال؛ وتقديم المشورة التقنية بشأن النظم والعمليات الانتخابية؛ والاضطلاع بمبادرات لإعلام الناخبين والتربية المدنية؛ وتقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية بالانتخابات.

## سيراليون

١٢ - قدمت الأمم المتحدة الدعم إلى اللجنة الانتخابية الوطنية لتعزيز قدراتها على التخطيط والإدارة وتعزيز نظامها لإدارة النتائج فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية التي أُجريت في آذار/مارس ٢٠١٨. كما دعمت المنظمة الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة، ومنع العنف ضد المرأة في الانتخابات، ووضع مبادرات لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من آثارها تركز على تسوية المنازعات الانتخابية بالوسائل السلمية. ومن الكيانات التي شاركت في هذه الأنشطة، كل في مجال عملها، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بدعم من صندوق بناء السلام. وبذل الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مساعيه الحميدة، بالتعاون مع ممثلي المنظمات الأخرى، لدعم القبول السلمي لنتائج الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية. وواصلت الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى تشجيع الحوار بين الجهات المعنية الرئيسية بعد أن اشتدت حدة التوتر بعدما أصدرت المحكمة العليا حكماً أبطلت بموجبه عدداً من نتائج الانتخابات البرلمانية.

## كاليدونيا الجديدة

١٣ - بناء على طلب من حكومة فرنسا في عام ٢٠١٦، أوفدت الأمم المتحدة خبراء، من خلال مشروع مدعوم إدارياً من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، لإسداء المشورة إلى السلطات المختصة أثناء التحديث السنوي لقوائم الناخبين الخاصة تحضيراً لانتخابات المقاطعات واستفتاء بشأن تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٩ أيضاً، أوفد خبراء إلى الإقليم أثناء التحديث السنوي لقوائم الناخبين. وإضافة إلى هؤلاء الخبراء الاستشاريين، أوفدت الأمم المتحدة فريق خبراء لإبلاغ الأمين العام عن بيئة الاستفتاء وتنظيمه التقني، وتقديم توصيات إلى حكومة فرنسا والجهات المعنية في كاليدونيا الجديدة.

خريطة الدول والأقاليم التي تلقت مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير  
(١ آب/أغسطس ٢٠١٧ - ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٩)

